إدارة الجمارك المصرية
في النصف الأول من القرن التاسع عشر

سماح أبورواش

باحثة دكتوراة – جامعة القاهرة

إدارة الجمارك المصرية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر

سماح أبورواش

الملخص

تناول البحث فترة تاريخية مهمة من تاريخ الجمارك المصرية ، وهي الفترة التي شهدت تجربة التحديث التي قام بها محمد علي باشا ، والتى تزامن معها اتجاه الدولة المصرية ، لحصد الفائض الاقتصادى ، من خلال سياسة اقتصادية قامت على إدارة الدولة للاقتصاد وتوجيهه . وتحدثت الدراسة عن الجمارك موضعًا ، ومهامها وحدود سلطتها الإدارية ، وما كانت تمثله الرسوم الجمركية المحصلة إلى إجمالى الضرائب العامة ، وكذلك السياسة الجمركية المتبعة فى زمن الاقتصاد الموجه ، ثم معاهدة بلطة ليمان وتأثيرها فى السياسة الجمركية ، والعوامل التى أثرت فى صياغة سياسة مصر الجمركية بعد عقد معاهدة ١٨٣٨ .

تتبعت الدراسة آليات استغلال الجمارك وإدارتها ، وانتقال إدارتها بين عدة دواوين إلى أن انتقلت إدارتها بالكامل لمصلحة عموم الجمارك ، والمصالح الحكومية التى عاونت الجمارك فى ادارتها ، وخاصة فى مكافحة عمليات التهريب ، كذلك الوقوف على الهيكل الإدارى لمصلحة الجمارك ، وبعض المهن المرتبطة بالعمل الجمركى ، والقوانين المنظمة للعمل بالجمارك ، وفى النهاية جرى التعرض للأصول الاجتماعية لموظفى الجمارك .

كذلك أوضحت الدراسة الجهود التي قامت بها إدارة الجمارك لتحسين الأداء الوظيفى والإدارى بها ؛ و هيكلها الإدارى وموظفيها على اختلاف درجاتهم ورتبهم ،

(*)باحثة دكتوراة – جامعة القاهرة

و أصحاب المهن التى استعانت بها الجمارك فى أعمالها داخل حدودها ، ومتابعة أعمالهم لتنشيط الحركة التجارية ، وسرعة إنهاء الإجراءات الجمركية وغيرها .

Abstract:

The research dealt with an important historical period in the history of Egyptian customs,which is the period that witnessed the modernization experience thatMohamed Ali Pasha established, and which coincided with the Egyptian state,s direction to harvest the economic surplus, through an economic policy based onthe state,s management and direction of the economy.

The study spoken aboutcustoms as a disease, its tasks and the limits of its administrative authority, and what the customs duties collected were carried out to the total general taxes, as well as the customs policy followed in the era of the directed economy, then theTreaty of Balta Limanand others in the customs policy, and the factors that affected the Egyptian customs policymaking after the treaty of 1838 dispersal.

The study of the means of exploiting customs and their management, and the transfer of its administration between several offices until its management was completely transferred to the general customs authority and government Departments that have suffered customs inits administration, particularly in combating smuggling operations, from standing on the administrativestructure of the customsauthority, some professions related to customs work, and the laws regulating customs work, in the end, the social assets of customs employeeswere exposed.

The study also clarified the efforts made by customs administration to improve the functional and administrative and functional performance, its administrative structure included a lot of employees of different ranks and it also tried to provide some of the owners of the professions that assist the customs business within its borders, and to follow up their work to stimulate the commercial movement, and the speedy completion of customs procedures and others.

عُرف الجمرك فى أوائل القرن التاسع عشر بديوان المكس ، كما أطلق على الرسوم الجمركية كلمة مكوس ، وقد عبر عنها الجبرتى عند حديثه عن أحداث عام ١٨١٢ حيث ذهب إلي " أن ديوان المكس ببولاق والذى يعبرون عنه بالكمرك لم يزل يتزايد فيه المتزايدون حتى أوصلوه إلى ألف وخمسمائة كيس فى السنة"[١] .

وعندما تولى محمد على باشا حكم مصر أخذت عليه التعهدات من الدولة العلية ألا يدخل فى تصرفه ثغور رشيد ودمياط والإسكندرية ، حتي تظل إيراداتها حقًا للخزينة السلطانية ، لهذا تولى محمد علي باشا التزام هذه الثغور من قبل السلطان العثمانى ، مقابل مبلغ من المال حدده السلطان[٢] ، وشهدت إدارة الجمارك فى عصر محمد علي باشا تطوراً تماشى مع الاتجاه لتحسين مستوى إدارتها بشكل يمكنها من متابعة عمل الجمارك المصرية المختلفة ، و بعض المصالح التى ألحقت بإدارة الجمارك .

ولما كان محمد علي باشا قد أدرك منذ بداية حكمه أن نجاحه فى الاستقلال عن الدولة العثمانية يتوقف على مدى نجاحه الاقتصادى ؛ لهذا شرع فى انتهاج سياسة اقتصادية تعمل على زيادة إيرادات الدولة بكل الوسائل[٣] ، الأمر الذي جعله ينتهى إلى سياسة تجعل من مصر دولة تصدر إلى جاراتها أكثر مما تستورد منها ليكون ميزانها التجارى فى مصلحتها ، ولما كان هذا النظام يقضى بتشجيع التصدير بكل الوسائل ، والحد من الاستيراد بشتى الطرق ، فقد قامت هذه السياسة علي الحماية الجمركية ، وذلك بفرض رسوم عالية ، وغيرها من الأجراءات التى يقتضيها العمل بمبدأ حماية التجارة[٤] .

وبتطبيق تلك السياسة بدأ الصدام بين محمد على والأوروبيين ، وبينه وبين الدولة العثمانية بعد أن أصبح يسلك منهجاً اقتصادياً مخالفاً لما تتبعه الدولة العثمانية التى تطبق الفكرة الخيالية التى تقضى بتحقيق الرفاهية والثروة والقوة عن

طريق منع أى شئ من الخروج من البلاد ، مع السماح بتدفق جميع البضائع على ولاياتها دون أدنى قيد[٥] ، وهو فى الحقيقة تشريع لا يعنيه إلا تحقيق الكسب إذ كانت الدولة تفتح ولاياتها بترحاب أمام البضائع من كافة البلدان ، وتعمل على تشجيع الاستيراد ، وعدم تشجيع التصدير بفرض رسوم ضئيلة على الواردات ، مع حظر تصدير العديد من السلع وبخاصة المواد الغذائية ، أو احتكار البعض الآخر ؛ حتي تجنب الولايات أخطار المجاعات ، ونقص المواد الغذائية[٦] .

ولذلك بدأ الخلاف يدب بين محمد علي باشا والدولة العثمانية وخصوصاً بعدما احتج الباب العالى فى عام ١٨١٠ على قيمة الرسوم الجمركية المفروضة على دخول البضائع العثمانية إلى مصر ، وإصرار محمد على باشا على التملص من طلب الباب العالى بتخفيض الرسوم الجمركية على البضائع العثمانية[٧] ، ثم بدأ السلطان العثمانى فى اتخاذ السبل لهدم سياسة محمد على باشا عندما أصدر فرماناً فى عام ١٨٢٠ قضى بترك الباب مفتوحاً أمام البضائع الأوروبية الواردة للولايات العثمانية طالما أنها تدفع رسوماً بلغت ٣٪ من قيمة البضائع[٨] ، ولكن الأوروبيين لم يكتفوا بذلك ، بل طالبوا بالمزيد ، فبعد عقد المعاهدة بين الدولة العثمانية وروسيا التى تنص على دفع التاجر الروسى ٣٪ على البضائع المنتجة فى إحدى الولايات العثمانية ويقوم بنقلها لولاية أخرى تتبع الدولة العثمانية ، وقد طالب أيضاً كل من القنصل الإنجليزى ومثيله الفرنسى بمعاملة رعايا دولتيهما كالتجار الروس ، ولكن لم يستجب لطلبهما بحجة عدم ورود " إعلام خبر" من جمارك الآستانة بمعاملتهما بتلك التعريفة[٩] .

ومن الملاحظ أن أمور الجمارك فى بداية عصر محمد على باشا كانت مضطربة فى تحديد الرسوم الجمركية من جمرك لآخر ، وفى تقدير الأصناف الواردة من جمرك لآخر ، إذ كانت معظم الجمارك تدار عن طريق مجموعة من الملتزمين يخول لهم تحصيل الرسوم الجمركية بعد تأدية مال الالتزام للخزانة سنويًا[١٠] ، فبينما كان يحصل جمركا السويس والقصير رسوماً قدرت بـ ٥٪ من قيمة السلع الواردة من

الهند ، كانت تُحصَّل رسوم بلغت ١٠٪ من قيمة السلعةفى الجمارك الأخرى مما دفع محمد على باشا فى أواخر عصره إلى جعل إدارة الجمارك تحت تصرف الدولة[١١] ، حتى أنه تعهد بالتزام جمارك معظم التجار الأتراك والأرمن ، ولما كان بعض المحافظين بالثغور يحصلون بعض العوائد على بعض الأصناف لأنفسه مفقد أبطل محمد على باشا تلك العادة ، واكتفى بمرتبهم المربوط لهم[١٢] .

ثم جاءت معاهدة بلطة ليمان بين الدولة العثمانية وانجلترا كمحاولة من المحاولات الساعية إلى هدم سياسة محمد على باشا الاقتصادية بعد أن أكدت على إلغاء جميع الاحتكارات الداخلية فى أملاك الدولة العثمانية[١٣] ، وحرية التجار الإنجليز فى التنقل داخل أملاك الدولة العثمانية دون أية قيود ، طالما أن تجارتهم مع الدولة العثمانية تخضع لرسوم جمركية محددة قدرت بـ ٥٪ للواردات و١٢٪ للصادرات ، وكان الهدف من وراء خفض الرسوم الجمركية على الواردات هو فتح أسواق الدولة العثمانية أمام الواردات البريطانية[١٤] بشكل أدى إلى وأد الصناعة التركية[١٥] .

وبمجرد عقد المعاهدة تم إبلاغ محمد على باشا بنصوصها, كما أمره السلطان العثمانى باحترام كامل بنودها ، وسريان أحكامها فى جميع الجمارك المصرية[١٦] ، كذلك طلب السلطان العثمانى من محمد على باشا وضع الجمارك المصرية تحت إدارة الجمارك العثمانية بالآستانة ؛ وذلك تأميناً لتنظيم عمليه تحصيل الرسوم الجمركية الجديدة بناء على ما وقع فى تلك المعاهدة من نصوص ، ونتيجة لتبعية مصر للدولة العثمانية[١٧] .

وجاءت تسوية لندن عام ١٨٤٠ثم فرمان ١٨٤١ ليؤكدا على تبعية مصر للدولة العثمانية ، وحددت تلك التبعية فى دفع الجزية السنوية للباب العالى ، وسريان كامل المعاهدات التى تعقدها الدولة العثمانية مع الممالك الأخرى على مصر ، وتوالت الفرمانات لإلزام محمد على باشا بتنفيذ بنود تلك المعاهدة ، مع تمسك الدول

الأوروبية بالحصول على كامل الحقوق التى نصت عليها تلك المعاهدة [١٨] .

ومع تطبيق تسوية لندن ظلت مصر مقاطعة عثمانية كسائر المقاطعات ، ومنعت من المفاوضة المباشرة مع الدول الأخرى لعقد معاهدات مستقلة عن الباب العالى ، ومطالبتها بقبول المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين تركيا والدول الأخرى ، فى حين كفلت لها فى الوقت نفسه حق الاستقلال الداخلى فى الإدارة ، وفرض الضرائب الداخلية ،والقيام بالإصلاحات ، وممارسة شئون الحكم الداخلى[١٩] .

ورغم كل هذه الإجراءات لم تستطع الدولة العثمانية تحرير التجارة المصرية نهائياً ، حيث تشير الوثائق إلى استمرار سيطرة الحكومة المصرية على تسويق بعض الأصناف كصنف الصمغ السنارى الذى ظلت تجارته امتيازاً للحكومة المصرية[٢٠] ، ولم يسمح محمد على باشا للتجار بالاتجار فيه ،حتى إن كل المحصول الذى كان يرد من السودان كان يدخل فى حساب الأشوان الحكومية ، ومن يضبط بكمية منه كان يعاقب بالسجن مدة وصلت إلى ٦ أشهر[٢١] ، وحتى لا تؤدى سياسة الدولة إلى إثارة التجار الأجانب فقد سمح لأحد التجار الفرنسيين بإخراج مقدار من الصمغ من جمرك الإسكندرية مع التنبيه عليه بعدم السماح له بإخراج الصنف مرة أخرى[٢٢] .

ولما حددت معاهدة ١٨٣٨ رسم الصادر بـ١٢٪ من قيمة السلعة ، رفض محمد على تنفيذه فى حينه وإنما أخذ فى تنفيذه تدريجيًا[٢٣] فى محاولة منه لتهدئة الأوضاع مع الباب العالى ، إذ كانت علاقته به تتسم بالتوتر فى تلك الفترة ، لهذا حرص محمد على باشا على أن تكون القوائم التى تجبى على أساسها الرسوم الجمركية موافقة للقوائم الواردة من الدولة العثمانية[٢٤] ، وقد حصل الرسم الجمركى على جزءين ٩٪ (أمدية) عند انتقال السلعة من بلدة لأخرى بداخل مصر ، و٣٪ (رفتية) عند تصديرها من الموانئ المصرية إلى الخارج ، حتى إذا حاول التاجر تصريفها فى داخل القطر المصرى يكون قد جرى تحصيل ٩٪ على السلعة كقيمة رسم الجمرك

الداخلى الذى يجبى عند دخول السلعة من بلدة إلى أخرى والذى أطلق عليه عوائد الدخولية[٢٥] .

تطور إدارة الجمارك :

تنقلت إدارة الجمارك المصرية بين دواوين مختلفة ، رغم أنها ظلت تابعة لديوان المالية طوال فترة الدراسة ، حيث كانت إدارة الجمارك التى يمثلها ديوان الجمارك تتبع فى البداية ديوان المالية ، والذى قسم فى عصر محمد على باشا إلى قسمين ؛ عرف الأول بديوان الإيرادات واختص بحسابات كافة مديريات الأقاليم وجزيرة كريت والحجاز والسودان ، أما القسم الثانى فأطلق عليه ديوان (عموم إيرادات الإسكندرية) والمصالح الأخرى الموجودة بإيرادات المحروسة والجمارك[٢٦] .

وكان ديوان الإيرادات منوطًا بإدارة الجمارك والإشراف على جميع حساباتها إلى أن أصدر محمد على باشا قراراً بتبعية الجمارك للقسم الثانى لديوان المالية ، وهو ديوان عموم إسكندرية ، والذى استحدث لمتابعة الأعمال الجمركية ، والإشراف على الجمارك سواء كانت تلك الجمارك تدار من خلال الدولة أم عن طريق الالتزام[٢٧] ، غير أن توزيع الإيرادات فى قسمين لم يكن من الصواب ، ولذلك عدل هذا الأمر فى عام ١٨٤٤ ، وأصبح هناك ديوان واحد مقره بالقاهرة ، وعرف باسم ديوان المالية[٢٨] .

كما كان ديوان الماليةيقوم بتعيين الموظفين الذين يعملون فى الجمارك بعد أن يصدق عليهم مجلس الأحكام ،كما كان يقوم بتخفيض عدد العاملين فى حالة وجود زيادة فى العمالة بعد مراجعة ومشاورة ديوان المالية فى الأمر[٢٩] .

وفى عام ١٨٤٤ تحمل ديوان عموم التفتيش[*] مهمة إرسال موظفين لجرد المصالح الحكومية ومنها ديوان الجمارك ، وأحياناً كان يستعين ببعض الموظفين التابعين لأقسام مختلفة من ديوان المالية لإنجاز عمليات الجرد ، ولهذا حدث الخلاف دائماً على صرف مرتبات هؤلاء الموظفين المستعان بهم والمعنيين بالجرد ، وهل يكون من جانب ديوان

التفتيش أم من جانب ديوان الجمارك[٣٠] .

وبذلك كانت تورد جميع حسابات الجمارك فى تلك الفترة إلى ديوان التفتيش ، وكانت تتم مراجعة الحسابات المقدمة من كل الفروع التابعة للجمارك مع أصل النقود المرسلة إلى ديوان المالية[٣١] .

ولما أنشأ محمد على باشا ديوان التجارة والمبيعات فى عام ١٨٢٥ ، الذى سمى بديوان التجارة والأمور الإفرنجية ، ومقره مدينة الإسكندرية ، أصبح منوطاً بمتابعة العمل داخل الجمرك ، والإشراف على جميع حساباته ، واستلام جميع النقود المتحصلة فى خزينة جمرك الإسكندرية وإرسالها إلى خزينته الخاصة[٣٢] .

وإذا كانت إدارة جمرك الإسكندرية قد انتقلت إلى ديوان التجارة والمبيعات بعد إنشائه فقد ظلت إدارة الجمارك الأخرى بيد ديوان المالية ، وفى بعض الأحيان تحولت إدارة بعض الجمارك إلى المحافظات التابعة لها ، وإن ظل ديوان المالية يشرف على العمل بالجمارك ؛ ففى عام ١٢٥٦(١٨٤٠) صدر أمر بتحويل إدارة جمرك دمياط إلى المحافظة ، وتعيين شخص مناسب والخدمة اللازمين له أما بالنسبة لجمارك المحروسة فكانت تتبع بيت المال[٣٣] .

الجمارك وإدارة المصالح التابعة لها :

تجاوزت مهمة مصلحة الجمارك إدارة المراكز الجمركية ، ومتابعة حركة البضائع دخولاً وخروجًا لتحصيل الرسوم الجمركية إلى إدارة بعض المصالح التابعة ، وإن كانت إدارة الجمرك لهذه الأقلام غير مباشرة ، لا سيما بعد أن تحمل مهمة طرح هذه الأقلام فى مزادات التزام ، ونشر شروط التزامها فى المواعيد المحددة فى جميع القراقولات "أقسام الشرطة" ، ويكون على الجمرك متابعة العمل بها ، ومحاولة حل المشاكل التى تتعرض لها ، ومن تلك المصالح :

مصلحة حلقة الأسماك :

أدار الجمرك حلقات الأسماك ، وذلك بطرحها فى التزامات كان يتسلم قيمتها ويسددها لديوان المالية بعيداً عن إيرادات الجمرك ، وكانت محاسبة الملتزم تتم فى كشوف خاصة ترسل لديوان المالية(٣٤) ، كذلك كان الجمرك يقوم بتوفير الصيادين لكل منطقة يتم الصيد فيها ، كما كان يقدم كشوفاً لديوان المالية بعدد الصيادين ومرتباتهم ، ويتابع أعداد الصيادين لضمان التزام الملتزم بالعدد المحدد له بعقد الالتزام وكانت تجرى محاسبة الملتزم على قيمة الأسماك التى يوردها لجهات تابعة للدولة ، وذلك باستقطاع قيمتها من قيمة الالتزام ، وإرسال كافة الحسابات بعد ذلك لديوان المالية(٣٥) .

مصلحة القلو والفاسول :

ظلت تلك المصلحة تدار عن طريق الالتزام طوال عصر محمد علي باشا وحتى عام ١٢٦٧(١٨٥١) ، حيث أصبحت تدار على ذمة الدولة للوقوف على قيمة ما تحققه من أرباح ، والمقارنة بين إدارتها بالالتزام وإدارتها تحت إشراف الدولة من حيث عدد الموظفين وغيره ،ثم أديرت مرة أخرى بمعرفة الملتزم لعدم تحقيق أى أرباح بعد إدارتها عن طريق الدولة(٣٦) .

مقاطعة عوائد الأغنام والمواشي :

جرى إدارة هذه المصلحة بالإلتزام للتخفيف من أعباء إدارتها على الجمرك الذى أصبح يتابع ملتزمها لمنع التهريب ، أو زيادة الرسوم المحددة على كل رأس ، التى كان الجمرك يحددها للملتزم ، وتسلم قيمة الالتزام التى كانت تدفع فى شكل أقساط كل أربعة أشهر(٣٧) .

مقاطعة سيوة :

كانت ناحية سيوة من ضمن المقاطعات التى ألحقت بجمرك الإسكندرية لإدارتها ، حيث تولى أمين الجمرك متابعة مشايخ سيوة فى إرسال المال المعين عليهم ،

وإضافته إلى خزينة الجمرك ، على أن تظل حسابات سيوة منفصلة عن حسابات الجمرك ، ومقيدة بدفاتر خاصة حيث جرى مطالبة شيخ سيوة بتوريد ٢٠٠ ألف قرش ، وفى حالة وفاته يناط بأكبر أبنائه دفع تلك النقود(٣٨) ، وقد اشتهرت تلك المقاطعة بتجارة التمر والرقيق ، ولذلك كان على مأمورها المعين من قبل الجمرك إعداد قائمة بعدد الأرقاء المجلوبين إليها ، ومعه اثنان من القواصين لمنع حدوث أى تهريب لهؤلاء الرقيق(٣٩) .

مصلحة الخضرة (وكالة الخضار) :

كانت تلك المصلحة ضمن الأقلام التى يديرها الجمرك ، وكانت تُعطَى التزامًا ، وتولى الجمرك تحصيل الأقساط بمعرفته من الملتزم ، ومتابعة العاملين بها ، والاستعلام عنهم قبل قبولهم بالعمل فى تلك الوكالة(٤٠) ، وعندما تولى الجمرك أمورها طلب أمين الجمرك من الدفترخانة معرفة إيراداتها ومصروفاتهافى وقت إدارة الدولة لها ، وبيان عدد العاملين بها ومصروفاتهم لكى يطرحها بالمزاد بشكل يحقق الربح للدولة ، ويخفف من الأعباء الإدارية عن أمناء الجمارك(٤١) ، وكانت إيرادات الخضرة برشيد ودمياط ترسل نقداً مع الدفاتر الخاصة بالمصلحة إلى ديوان جمرك الإسكندرية باعتباره المنوط بإدارة تلك المصلحة ،والذى يُجرى المحاسبة مع ديوان المالية(٤٢) .

وقد تداخل أحياناً عمل مصلحة الخضرة مع الجمرك بشكل أثار أزمات بين الجمارك وملتزمى تلك المصلحة ، ومن تلك الأزمات تلك التى أثيرت فى البرلس بعد تأسيس جمرك به ، وتحصيل جمارك به على السلع التى كانت لا تدفع إلا عوائد الخضر لملتزم وكالة الخضر مما أدى إلى أن أصبح التجار يؤدون رسومًا جمركية على بضائعهم ويأخذون رفتية بتأديتها ، والتوقف عن تأدية عوائد الخضرة للملتزم مما دفعه إلى الشكوى لديوان المالية باعتبار أن ذلك مخالف لشروط التزامه مما دفع بأمين جمرك الإسكندرية أن يقرر قيام جمرك البرلس بتحصيل ٩٪ بدلاً من ١٢٪ على البضائع ،

ويرخص للملتزم بأخذ عوائده ، وبذلك يتم التوفيق بين عمل الجمرك والمصلحة(٤٣) .

ولهذا طالب ملتزم الخضرة بالبرلس بمبلغ ١٠٦١٦قرشا و٣٠بارة قيمة الرسوم التى أخذها جمرك البرلس وحصلها بنسبة ١٢٪ من قيمة البضائع ، وذلك قبل صدور القرار بعدم تحصيل الرسوم الجمركية على تلك الأصناف كاملة ، وقد طلب أمين جمرك الإسكندرية من ديوان المالية خصم ذلك المبلغ من مال الالتزام ، وأن يتم تحصيل باقى قيمة الالتزام فى موعده(٤٤) .

آليات استغلال الجمارك :

أديرت الجمارك المصرية التزاماً منذ أوائل القرن التاسع عشر إلى أن حاول محمد على باشا إحكام سيطرته على حركة التجارة الداخلية والخارجية فبدأ فى إدارة الجمارك تحت تصرف الدولة .

استغلال الجمارك بالالتزام :

كان قد تولى محمد علي باشا إدارة الجمارك المصرية بالالتزام من قبل السلطان العثماني مقابل ٧٥٠٠ كيس فى عام ١٢٢٥(١٨١٠) ، زادت إلى ٩٥٠٠ كيس فى عام ١٢٣٨(١٨٢٣) ، وكانت تدفع لخزانة البحرية العثمانية على أقساط متساوية كل ثلاثة أشهر ، وهذه الجمارك التى أدارها محمد علي باشا توزعت بين جمارك على السواحل المصرية ، وأخرى داخلية ، ومن الجمارك الساحلية الإسكندرية ودمياط ورشيد على ساحل البحر المتوسط ، والسويس والقصير على ساحل البحر الأحمر ، أما الجمارك الداخلية فى المحروسة فكانت جمارك بولاق وباب النصر ومصر القديمة(٤٥) .

ويعود تفضيل إدارة الجمارك بالالتزام إلى تخفيف الأعباء الإدارية عن كاهل الدولة بإلقاء مشاغل إدارة الجمارك وضبط أعمالها على كاهل الملتزمين(٤٦) ، وزيادة

الدولة من إيراداتها ؛ فجمرك دمياط زاد إيراده بالالتزام عن إيراد إدارته عن طريق الدولة ، إذ بلغ إيراده الألفى كيسة عام ١٨٣٤ ، فى حين انخفض إيراده للنصف عندما أدير من قبل الدولة ، وبلغ حرص الدولة على استغلال الجمارك بالالتزام حد أنها طلبت من بتراكى ملتزم جمرك الإسكندرية التزام جمرك دمياط أيضًا ، وإذا رفض فسيلغى التزام جمرك الإسكندرية ويدار من قبل الدولة[٤٧] . وكانت دولة الباشا تكافئ أمين الجمرك إذا وصل إيراد الجمرك عند إدارة الدولة له إلى مستوى إيراداته بالالتزام[٤٨] .

وكان يطلب من ملتزمى الجمارك عدم التعرض للسلع الواردة للمصالح الحكومية بعد أن قاموا بالتحفظ على تلك الواردات خصوصًا فى جمركى بولاق ومصر القديمة أملاً فى تحصيل رسومها الجمركية[٤٩] ، وازدياد مطالبهم بالسماح لهم بتحصيل رسوم جمركية عليها ،مع إعفاء الأشياء الواردة لمحمد علي باشا[٥٠] .

وكان من يرسو عليه مزاد التزام الجمرك يتم توقيع عقد بالالتزام معه يحدد به اسم الجمرك ، وآلية تسديد قيمة الالتزام ، التى كان يدفع منها قسطاً نقدياً قبل تسلم الجمرك ، وتسديد النسبة المتبقية على أقساط بحوالات على الملتزم ، وكان الملتزم يتسلم مع هذا العقد صورة من التعريفة الجمركية ، وكان ملتزمو الجمارك يوفرون ضمانة لهم استثنى منها أهل الثقة ممن اعتادوا التزام المصالح الحكومية ، والتزموا بدفع الأقساط[٥١] . وقد كان عقد الالتزام يتضمن كذلك الأصناف التى يحق للملتزم تحصيل رسوم جمركية عنها حتى لا يحصل رسومًا على أصناف معفاة من الجمارك[٥٢] .

الدولة والاستغلال المباشر للجمارك :

كان السائد فى عصر محمد علي باشا أن تدير الدولة الجمارك بطريق الالتزام ، وفى حال عدم وجود عروض مناسبة من جانب الملتزمين لالتزام جمرك معين كانت

الدولة تتولى إدارة هذا الجمرك(٥٣) . وعلى كل حال فقد أديرت جميع الجمارك التزاما ماعدا جمركى السويس والقصير ، فقد أدارهما المحافظ المعين بكل جهة ، ويضع تحت تصرفه أمينًا ومباشرًا ومعاونًا وصرافًا وكاتبًا يقومون بالعمل بتلك الجهة لكى يعاونوه فى إدارة الجمرك ، وإنجاز الأعمال الجمركية(٥٤) .

وقد تولى ديوان المالية مسئولية إعداد الدفاتر والمستندات التى يُحتاج إليها فى تسيير أعمال الجمارك ؛ فقد طالب الملتزمين بتوريد الأوراق الجمركية ، وصرف ما يحتاجونه من الدفاتر والورق المطبوع حتى لا تتعطل الأشغال الجمركية ،وعندما كانت هذه الطلبيات لا تتوافر لدى المتعهدين كانت الجمعية العمومية تصدر أوامرها بشراء ما يحتاجه الجمرك من أوراق ودفاتر من التجار حتى لا تتأخر الأعمال الجمركية وتزداد شكاوى التجار(٥٥) . وقد حدثت فى بعض الأوقات مخالفات بسبب عدم وجود الأوراق المدموغة بالجمرك ،واستخدام الجمرك لسندات غير مدموغة ، وترتب على ذلك معاقبة المسئولين عن توريد تلك الأوراق لتسببهم فى حدوث المخالفات الجمركية(٥٦) .

كذلك كانت هناك دفاتر جمركية مخصوصة للاستعمال عند القيام بتفتيش الجمارك لها شكل معين ، وفى حالة وجود عجز فى تلك الدفاتر والحاجة لدفاتر لاستكمال عملية التفتيش كانت تطبع دفاتر صغيرة الحجم مكملة لدفاتر التفتيش ، وكانت المطبعة العامرة ببولاق هى المنوطة بطبع تلك الدفاتر ،حيث طلب منها دفتر ٢٠ فرخًا لاستكمال إحدى عمليات التفتيش الجمركى(٥٧) . وباستحداث بعض المراكز الجمركية كان يطلب طباعة دفاتر خاصة لتلك النقطة الجمركية الجديدةلها شكل مميز فى بداية الأمر عن باقى دفاتر الجمرك التابعة له ؛فعند استحداث نقطة جمركية عند الباب الجديد فى الإسكندرية طلبت دفاتر من ورق محبر لعمليات قيد البضائع الواردة ، وكانت جميع الدفاتر تختم من ديوان المالية قبل انتقالها إلى المناطق الجمركية الجديدة ، وتقيد بالمالية حتى يجرى محاسبة الجمرك بموجبها(٥٨) .

موظفو الجمارك والمهن المعاونة لهم :

ونقصد بموظفى الجمارك الأشخاص الذين يتقاضون أجوراً ثابتة نظيرعمل ثابت داخل الدائرة الجمركية ، وجرى إطلاق مسمى المهن الجمركية على الأشخاص الذين يعملون ببعض المهن المرتبطة بالعملية الجمركية داخل حدود الدائرة الجمركية ، ولا يتقاضون راتباً من الجمرك ، ولا يقيدوا ضمن ترتيب مصلحة الجمارك ، ويحصلون على أجرتهم من التجار دون تدخل من الجمارك .

أولاً : موظفو الجمارك

اختلف عدد الموظفين العاملين بكل جمرك باختلاف حركة الصادر والوارد التى يقوم بها ، وسوف نرصد أهم الموظفين وأصحاب المهن داخل الدائرة الجمركية . ومن الجدير بالذكر أن بعض الوظائف الجمركية اشترطت إلمام شاغلها بالقراءة والكتابة لاسيما إذا كان سيعمل بالمعاونة بالجمارك ، أو ناظراً للجمرك ، أو يعمل بإحدى الوظائف الكتابية التى يتحتم على صاحبها الحصول على قدر معين من التعليم كالكتبة ، وأمناء الجمارك . . . وغيرهم ، وقد تعددت المستويات الوظيفية للهيكل الإدارى للجمارك ، الذى يأتى على رأسه :

أمين الجمرك :

يعتبر منصب أمين الجمرك من أعقد المناصب فى الهيكل الإدارى الجمركى ، وكان ملتزم الجمرك فى وقت طرح الجمرك التزامًا يعتبر هو أمينًا للجمرك ، وكذلك حين انتقلت إدارة الجمرك إلى المحافظة كان المحافظ يعتبر أمينا للجمرك فى بعض الأحيان ، أو وكيل المحافظة فى بعض الأوقات ، وكان عليه متابعة جميع الأعمال الجمركية ، وتسهيل إجراءاتها ، وحل المشاكل الناجمة عن بعض الإجراءات المعمول بها بالجمارك ، وتحديد التعريفة الجمركية بالاتفاق مع مجلس التجار ، التى على أساسها يتم تحصيل الرسوم الجمركية(٥٩) .

وقد كان أمين الجمرك من الشخصيات العامة ، وله مكانته فى الدولة ، وبخاصة أمين جمرك الإسكندرية قبل تحويله إلى مصلحة للجمارك فى عصر سعيد باشا ، فقد كان يسلم له نيشان عند تعيينه أميناً لأحد الجمارك ، على أن يتركه لخلفه عند عزله من أمانة الجمرك [٦٠] .

ناظر الجمرك :

تداخلت مهام ناظر الجمرك مع أمين الجمرك ؛ فقد كان الناظر يقوم بنفس أعمال الأمين ،وقد أطلق على مصطفى أفندى لقب ناظر وأمين جمرك مصر القديمة ، باعتباره يسير أعمال الجمرك ، فى وجود أمين عموم جمارك المحروسة ، الذى كان يتبعه نظار فروع الجمارك بالمحروسة ، وفى وجود أمين عموم الجمارك بالإسكندرية كان يوجد ناظر للجمرك يقوم بملاحظة أمور الجمرك بالإسكندرية[٦١] ، وفى حال تعدد الأساكل بالجمرك كان يعين ناظراً لها كناظر أساكل المحمودية ، وناظر جمرك الكرستة "الأخشاب" بالإسكندرية .

الكُتاب :

اختلف عدد الكُتاب من جمرك لآخر ، ولما كان جمرك الإسكندرية من أكبر الجمارك المصرية ، لذا تميز بكثرة أعداد كُتابه ، فبينما كان عدد الكُتاب يتراوح بين ٣ أو ٤ فى كل فرع من فروع الجمارك فقد وصل عددهم إلى ٥٦ كاتبًا فى جمرك الإسكندرية ، توزعوا على أقلام مختلفة ، هذا بخلاف بعض الكتاب الذين كانوا يعملون فرادى خارج تلك الأقلام لتأدية بعض الأعمال الكتابية الأخرى ، ويأتى على رأس تلك الأقلام قلم الحسابات واليومية والاستحقاقات والصنف ؛وهو المسئول عن قيد جميع البضائع ، ومراجعة الحسابات الشهرية ، ويحتفظ فيه على دفاتر قيد الأمانات النقدية ، وبضائع الأمانات ، والبضائع المضبوطة من المهربين وقوائمها ، وكان يتم تجديد الكُتاب بصفة دائمة فى الجمارك مع استحداث دفاتر جديدة حتى يكونوا

على دراية بما تم استحداثه من إجراءات[٦٢] ، كما تمت الاستعانة ببعض الكُتاب فى أوقات الازدحام وخصوصاً بالإسكندرية لكثرة الأساكل الموجودة بها ،وخروج معظم البضائع المصدرة منها[٦٣] ، وكان يتم ترتيب كُتاب مساعدين لإتمام الأعمال الجمركية على أكمل وجه ، فقد تم استحداث مساعد لكاتب جمرك السويس بعد أن أصبح لا يستطيع الملاحقة على إتمام الأعمال الجمركية ، ويخرج الرفاتى بدون بيان كمية البضائع وعددها[٦٤] .

الصيارفة (العدادون والتحصيل دارية) :

الصراف هو الشخص الذى يقوم بتسلم وتسليم النقود ، ولذا كان بجمرك الإسكندرية صراف لديوان الجمرك ، وعداد للوارد من النقود ، وآخر للصادر منها ، وآخرون يسمون تحصيل دارية ؛ وهم من يقومون بتحصيل المبالغ من التجار ، نظراً لضخامة كمية النقود تحتم تخصيص عدد من الصيارفة لتسلم وتسليم النقود ، والذين كانت تجرى محاسبتهم بمقارنة مجموع النقود الموجودة بالخزينة على ما يكون مقيداً بالدفاتر ، وفى حال حدوث أى عجز فى النقود كان على الصراف تسديد هذا العجز وسجنه[٦٥] . وبالنسبة لمهنة الصرافة فقد كانت كأية مهنةأخرى لا يتم تعيين الصراف فى محل عمله إلا بعد تقديمه ضمانة قويةويتم البحث عن هذا الضامن ، ومعرفة مدى اعتماد ضمانته ، فإذا كانت ضمانته معتمدة يجرى التصديق عليها من شيخ عموم الصرافين ، أما إذا كانت غير معتمدة فقد كان يجرى اختيار صراف آخر يكون ذا ضمانة معتمدة تتوافر فى شخص ذى ثقة واقتدار ، وبعد الإشهاد على تلك الضمانة فى المحكمة يجرى تعيين الصراف[٦٦] .

السماسرة :

وهم من لهم خبرة بأصناف البضائع ودرجاتها ،وقد كان هناك سماسرة للأرز لمعرفة درجته ، وقد تشابه عمل السمسار مع عمل كل من المثمن والفراز ولذلك

سمى السمسار فرازًا فى بعض الأحيان ، فأحيانًا عرف سمسار الجلود بفراز الجلود ، وكذلك الأمر بالنسبة لسمسار الصمغ مما أوجد خلطًا بين سمسار الجلود وفرازها [٦٧] ، رغم الفرق بينهما ، فإلى جانب دراية السمسار بالصنف فقد كان يقوم ببيع الأصناف ، والوساطة بين التجار لبيعها ، كما كانت الحكومة تلجأ إليه عند الحاجة لشراء أحد الأصناف أو بيعه ، وكانت تحدد له السعر الذى سوف يبيع أو يشترى به وكان يعطى لهذا السمسار كشف بالأصناف المطلوبة ، وعليه الذهاب إلى التجار الذين لهم سابقة الاتجار بها حتى يأتى بأقل سعر ، ونظير ذلك كان السمسار يتلقى عمولة من التاجر الذى يبيع له بضاعته ، وبذلك انفصل عمل السمسار عن عمل الفراز[٦٨] .

المثمنون :

المثمن هو من يقوم بتقدير قيمة البضائع التى تأتى بدون رفاتى ، ولا تعرف قيمتها ، وبخاصة البضائع التى تأتى من الخارج ؛لأن معظم الحاصلات الداخلية معروفة الأثمان عن طريق التسعيرة المتوفرة بديوان الجمرك ، ومن هنا كانت هناك الحاجة إلى المثمن لتقدير درجة وقيمة السلع غير المتوفر رفاتى لها ، كما كان يحتكم إليه عند اعتراض التجار على الأسعار الموجودة بالتسعيرة ، وبذلك فعليهم اللجوء إلى تثمين البضائع من جانب المثمن . وبالنسبة للأشياء التى لا يعرف ثمنها ، ولا يوجد مثمن فى الجمرك له دراية بأنواعها فقد كان يتم عرضها على مجلس التجار لمعرفة ثمنها لوجود عمد التجار به ، والذين لهم دراية بجميع الأصناف وأنواعها وأثمانها[٦٩] .

القبانية :

حرص محمد على باشا على عمل أختام خاصة من جانب ديوان الإيرادات بالإسكندرية لختم دفاتر القبانية لحصر جميع البضائع الواردة والصادرة[٧٠] ، وكان

يطلب من شيخ القبانية كل فترة تجديد ضمانات الأفراد القبانية التابعين له ، ومن يجد ضمانته غير معتمدة عندما يصبح ضامنه غير معتمد أو غير مقتدر يطلب منه تجديد الضمانة لشخص معتمد ؛ وذلك حفاظاً على مال الدولة(٧١) . وقد طلب قبانية جمرك بولاق عمل دفاتر لقيد البضائع الصادرة والواردة من وإلى الجمرك ، وقد استجيب لطلبهم لتنظيم عملهم ، وحفظ مال الدولة(٧٢) ، وكان يجرى الاستعانة بقبانية من خارج الجمرك فى وقت الازدحام لتسهيل عملية وزن البضائع للتجار ، وعدم تعطيل السفن المغادرة ، وكان هؤلاء القبانية يحصلون على أجرة الوزن من جانب التجار الذين يقومون بوزن البضائع لهم ، وقد طلب هؤلاء عمل دفاتر مطبوعة لهم أيضا لإدراج جميع ما يتم وزنه ، ولذلك تم طبع دفاتر خاصة بهم على نفقتهم لأنها لا تخص الدولة فى شيء ، كما أنها مكلفة للدولة(٧٣) .

العتالون :

ارتبط عمل العتالين بالقبانية ارتباطًا وثيقًا لقيامهم بحمل البضائع التى يقوم القبانى بوزنها سواء من البضائع المصدرة أو المستوردة ، وكان على شيخ طائفة العتالين توفير العمالة اللازمة للأعمال الحكومية التى تحتاج إلى حمل(٧٤) .

القواصة :

عمل القواصة على الحراسة ليلاً ونهاراً ، ورفع همة العاملين بالجمارك ، ومنع تكالب التجار أصحاب البضائع على القبانى أو العتال ، وحث التجار على دفع الرسوم الجمركية إذا لزم الأمر .وقد عمل بتلك المهنة عناصر عربية وغير عربية ، حيث كان هناك قواصة أتراك وقواصة من العرب ، وأحياناً عرف القواصة العرب بـ "البلطة جيه" ، وتوزع هؤلاء ما بين قواصة سوارى وأخرى بيادة ، ولكن كان القواص السوارى الذى يركب حصانًا وليس مترجلاً مثل البيادة ، وهو أعلى فى رتبته ، وأيضًا فى مرتبه ، وكان يتم تبديل أماكن القواصة كل فترة ؛ وذلك لحرص الإدارة على عدم إتاحة الوقت أمامهم للاتفاق مع المهربين(٧٥) .

البصاصون :

البصاص هو الشخص الذى يكلفه الجمرك بالتجسس على البضائع حتى لا يتم تهريبها ، وضبط ما يتم تهريبه منها ، وقد استخدمت كل فروع الجمارك بصاصين تابعين لها ، وكان جمرك القصير أكثر الجمارك استخداماً للبصاصين ، وقد اختلفت طرق استخدام هؤلاء البصاصين إذ كانت بعض الجمارك تقوم بتعيينهم وإعطائهم راتباً شهريًا أو أخذ حصة من البضائع المضبوطة بدلاً من المرتب المعين لهم شهريا(٧٦) .

ثانيًا : المهن المعاونة بالجمارك

ارتبط إنهاء الإجراءات الجمركية بوجود مهن مارس أصحابها العمل بشكل حر ، بمعنى أنهم عملوا داخل حدود الجمارك دون أن يعينوا بها كموظفين ، ومن ثم كانوا يتلقون أجوراً نظير عملهم من أصحاب البضائع التجارية ، ومن هؤلاء :

الشيالون :

كانت الجمارك لا تعين شيالين للبضائع ، بل كانت تطرح مزاداً لمشال البضائع التجارية داخل الحدود الجمركية ، وتقوم الجمارك بتحصيل رسوم شيالة من التجار مقابل مشال بضائعهم ، وهؤلاء الشيالون كانوا بمجرد وصول السفن يقومون بحمل بضائعها بعد وزنها وإنهاء جميع الإجراءات الجمركية عليها نظير أجرة يتلقونها من جانب المتعهد الذى كان قد التزم بمشال البضائع ، وكان هناك بعض الشيالين ممن لا يتبعون المتعهد داخل الحدود الجمركية ، وهؤلاء كانوا يحصلون على أجرتهم من التاجر الذى حملوا بضائعه إلى المواعين والقوارب الصغيرة لنقلها إلى السفينة أو الوابور فى عرض البحر(٧٧) ، وفى حالة عدم وجود أعداد كافية من الشيالين كانت تتم الاستعانة بأنفار من البحرية والجهادية للإسراع بالأعمال الجمركية ، وفى هذه

الحالة كان هؤلاء يتلقون أجوراً من التاجر(٧٨) .

وكانت هناك بعض القومبانيات التى عينت لها شيالين داخل حدود الجمرك لتسهيل الأعمال الجمركية ، وضمان عدم تأخر السفن عن القيام برحلاتها ،فقد عينت قومبانية أورينتال عدداً من الشيالين المخصوصين الذين كانوا يتلقون أجرة ثابتة من جانبها(٧٩) .

الكيالون :

وُجدت داخل الجمارك طائفة الكيالين ،ولم يعينوا من قبل المصلحة ،حيث أمر محمد على باشا بتوفير الكيالين والشيالين للحد من شكاوى التجار ، وتشهيل أعمالهم التجارية(٨٠) ، ولذلك أخذت تعهدات من شيوخ وعمد الطائفة بالتواجد داخل الجمارك دائماً ، وقد سجلت تلك التعهدات فى ديوان المالية لضمان عدم تعطيل التجارة وقد رتبت الجمارك مشرفاً على طائفة الكيالين عرف بمقدم الكيالين ؛ لضمان عدم الغش فى الكيل لصالح التجار أو الجمارك ، وكان عليه الإشراف على جميع الكيالين الموجودين داخل الجمرك ، والتأكد من سلامة الكيلة التى تستعمل داخله(٨١) .

ولم تكن أجرة الكيالين متروكة من جانب الحكومة يقدرها التجار أو الكيالون كما يشاءون ، ولكنها كانت محددة من جانب مجلس التجار ، فقد أمر أمين جمارك المحروسة بتحصيل أجرة الكيل بموجب التعريفة المحددة التى تقضى بتحصيل ٥ فضة للإردب بالشون والجمارك لكثرة الغلال ، وفى الوكائل كان يتم تحصيل ١٠ فضة لقلة الوارد إليها من الغلال(٨٢) .

المراكبية (البمبوطية) :

وهم طائفة المعداويين أصحاب الفلائك أو القوارب أو المراكب الصغيرة ، وهم مسئولون عن نقل البضائع بين المراكب أو الوابورات أو السفن الموجودة فى عرض

البحر وأسكلة الجمرك لإنهاء الإجراءات الجمركية عليها ، وقد أصدر محمد على باشا أمراً بمعاقبة جميع المعداويين والمراكبية الذين يتجاوزون الحد الأقصى لحمولة القارب بشكل يهدد بغرق البضائع أو الأشخاص ، وبلغت هذه العقوبة إلى حد معاقبة ريس المركب بالقتل فى مكان غرق هذا الشخص(٨٣) ، كما أمر بمعاقبة كل رويسا المراكب الذين يثبت حدوث عجز فى مقدار البضائع المشحونة بمراكبهم بتسديد أثمان البضائع من جانبهم(٨٤) .

وبالنسبة لأجرة المركب أو النقيرة فقد كان يعطى للريس نصف الأجرة التى يتم الاتفاق عليها قبل عملية النقل ، ثم يعطى له باقى الأجرة بعد أن يتم توريد كامل البضائع لمحلها سواء للشاطئ أو إلى السفينة(٨٥) . وللحفاظ على هذه الطائفة اهتم محمد على باشا بمنع المراكب أو القوارب التابعة للسفن الأجنبية من نقل بضائع للقومبانيات أو السفن فى محاولة منه لعدم إلحاق الضرر بتلك الطائفة(٨٦) . وفى الحقيقة لم تنافس تلك الطائفة إلا القوراب التابعة للدولة ، التى قامت بنقل المواد التجارية الخاصة بها ، وطلب من ديوان الترسانة عند الحاجة إليها الاستعانة بها لنقل بعض البضائع(٨٧) .

الأصول الاجتماعية لموظفى الجمارك :

عمل الكثير من المصريين بالمهن الجمركية ، كما تولوا أمانة الجمارك منذ عصر محمد على باشا(٨٨) ، وقد استثمر الكثير من الأتراك والأرمن أموالهم فى مجال الجمارك ، إذ التزم معظمهم الجمارك فى عصر محمد علي باشا ، وأدار الأرمن الجمارك بحزم وشدة ، وكان مأمور جمرك بولاق وأعوانه من الأتراك والأرمن يحتجزون بضائع التجار ، ويتعدون عليهم حتى يسددوا الرسوم الجمركية المقررة على بضائعهم(٨٩) ، كما عمل العنصر الأرمينى كصيارفة لإتقانهم فن الحساب ، ولكن شاع عنهم الاختلاس ، ولذلك أمر محمد على باشا بضرورة مراقبة نشاطهم ، وببيان الاختلاس

أصدر أمراً فى عام ١٨٢٨بطرد جميع الصيارفة الأرمن المستخدمين بالمصالح الحكومية واستبدالهم باليهود والمصريين ، ولكنهم لم يتركوا العمل بجميع الإدارات المصرية ومنها مصلحة الجمارك التابعة للمالية ، حيث ألحقوا بوظائف مختلفة ، باعتبارهم يجيدون اللغات اللازمة للعمل بالجمرك ، إذا عملوا كمترجمين وكتبة ومحادثين ومثمنين(٩٠) .

مما سبق يتضح أن وضع الجمارك كان غير مستقر إدارياً فى أوائل عصر محمد على باشا ؛ إذ تارة تدار بالالتزام ، وتارة أخرى تحت تصرف الدولة تبعًا لما تقتضيه مصلحة الدولة ، إلى أن عملت إدارة عموم الجمارك بالإسكندرية على إحكام قبضتها على جميع الجمارك المصرية ، وجعلها فروعًا لها ، وذلك بعد أن انتقلت إدارتها بين دواوين مختلفة ، ولم تقتصر الجمارك على إدارة فروعها ، بل أدارت بعض الأقلام الأخرى ، وعاونتها بعض المصالح فى تلك الإدارة .

وقد عملت الجمارك على تحسين الأداء الوظيفى والإدارى بها ؛ فضم هيكلها الإدارى الكثير من الموظفين بإختلاف درجاتهم ورتبهم ، كما حاولت توفير بعض أصحاب المهن المعاونة للأعمال الجمركية داخل حدودها ، ومتابعة أعمالهم لتنشيط الحركة التجارية ، وسرعة إنهاء الإجراءات الجمركية وغيرها .

الهوامش

(١) محمد فؤاد شكرى وآخرون (عبد المقصود العنانى ، سيد محمد خليل) ، بناء دولة محمد على ، السياسة الداخلية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٤٨ ،ص٧٤ .

(٢) ميخائيل شاروبيم ، الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ، الجزء الرابع ، الطبعة الأولى ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٩٠٠ ، ص١٢ .

(٣)عصام أحمد عيسوى ، وثائق الجمارك المصرية ،http://Kenanaonline.com/users/egarchives/ tags/133344/posts#http:/ Kenanaonline. com/sers/egarchives/posts/157585.

(٤) السيد رجب حراز ، مدخل إلى تاريخ مصر الحديث والمعاصر من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى ، دارالنهضة العربية ،القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص٢١٠ .

(5) Okyar, Osman, The Role of the State in the Economic Life of the Nineteenth Century OttomanEmpire,in ، Asian and African Studies14 ، 1980 ، 143-164. Printed in Israel ، 1980,P144.

(٦) جون مارلو : تاريخ النهب الاستعمارى لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ، ترجمة عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

(٧) حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، د . ت ، ص٤٨ .

(٨) أحمد محمد حسن الدماصى ، الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر١٨٠٠-١٨٤٠ ، الجزء الأول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص٣٤٠ .

(٩) ديوان التجارة والمبيعات ، من الجناب العالى إلى بوغوص بك ، محفظة ٨ ، ٢٢ذو القعدة ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٠) عبد المنعم إبراهيم الجميعى ، تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى عصر محمد على «دراسة فى وثائق التجارة والمبيعات» مطبعة الجبلاوى ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص٢٢ .

(١١) طارق عبد العاطى غنيم بيومى ، سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الأول من القرن ١٩ ، تاريخ المصريين ، عدد١٤٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص٩٦ .

(١٢) معية سنية تركى ، تراجم ملخصات الدفاتر ، محفظة ٣٩ ، دفتر٣٦ ، وثيقة٢٦٠ ، ٣ ذو القعدة ١٢٤٤(١٨٢٩) .

(١٣) إدوار جوان ، مصر فى القرن التاسع عشر ، ترجمة محمد مسعود ، الطبعة الثانية ، مصلحة التجارة والصناعة ، القاهرة ، ١٩٣١ ، ص٧٤٣ .

(١٤) يحيى محمد محمود ، الدين العام وأثره فى تطور الاقتصاد المصرى ١٨٧٦-١٩٤٣ ، تاريخ المصريين ، عدد١٢٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص١٨ .

(15) kurmus, Orhan ,Economic et Societies dans LEmpire Ottoman ,Ankara ,1979,p413.

(١٦) ديوان جلالة الملك ، سجل ٩/ ٨/ ٤ ، صورة الفرمانات الصادرة بالتركية ،فرمان رقم ٦٣٤ ، آخر ربيع آخر١٢٥٢(١٨٣٦) ، ص٧٠١ .

(١٧) محافظ الأبحاث ، فرمان من السلطان محمود خان إلى محمد على باشا ، محفظة١٢٩ ، أواسط ربيع الآخر١٢٥٥(١٨٣٩) .

(١٨) سحر عبد المنعم محمد النعناعى ، التجارة الداخلية فى عهد محمد على (١٨٠٥-١٨٤٨) ،دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ،كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، فرع دمنهور ، ٢٠٠٦ ، ص٣٤ ،٣٥ .

(١٩) السيد رجب حراز ، مرجع سابق ، ص٥٥ .

(٢٠) ديوان التجارة والمبيعات ، من الجناب العالى إلى أرتين بك ، محفظة ٢٤ ، ٢٦جماد آخر ١٢٦٢ (١٨٤٦) .

(٢١) ديوان المالية ، صادر لمجلس الحكام المصرية ، سجل٣٠ ، وثيقة٥٢ ، ١٥جماد أول١٢٦٥(١٨٤٩) .

(٢٢) ديوان التجارة والمبيعات ، من الجناب العالى إلى أرتين بك ، محفظة٢٣ ، ١٧شوال ١٢٦١(١٨٤٥) .

(٢٣) المصدر نفسه ، من الجناب العالى إلى مدير التجارة والمبيعات ، محفظة ١٤ ، ١٨ ذو الحجة١٢٥٦ (١٨٤١) .

(٢٤) ديوان شورى المعاونة ، تراجم ملخصات الدفاتر ، محفظة ٢٤ ، دفتر ٢٨٨ ، وثيقة ١٢٨ ، ٤ محرم ١٢٥٩ (١٩٨٣) .

(٢٥) ديوان التجارة والمبيعات ، من الجناب العالى إلى مدير التجارة والمبيعات ، محفظة ١٨ ، ٦جماد آخر١٢٥٨ (١٨٤٢) .

(٢٦) إسماعيل محمد زين الدين ،الأجانب ودورهم فى الإدارة المصرية١٨٢٠-١٨٨٢ ،دار الثقافة العربية ، القاهرة ،د .ت ،ص٢٠ .

(٢٧) معية سنية تركى ، تراجم ملخصات الدفاتر ، محفظة ٩٩ ، دفتر ٨٩ ، وثيقة ٢١٠ ، ٢٧ صفر ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(٢٨) إسماعيل محمد زين الدين ، مرجع سابق ،ص١٥٥ .

(٢٩) مجلس الأحكام ، صادر لديوان المالية ، س ٧ / ١/ ٣ ، وثيقة ٤٧ ، ٧ ذو القعدة ١٢٦٥ (١٨٤٩) ، ص ٥٣ .

(*) يعتبر هذا الديوان تطوراً لما كان يعرف باسم ديوان الجرنالات ، والذى أسس عام ١٨٢٨بهدف رصد الأحداث التى تجرى فى الدواوين والأقاليم ، ووضع رقابة على الموظفين ، وكتابة التقارير عنهم وعن مستوى أدائهم الوظيفى .انظر ، محمد مبروك محمد ، الإدارة المالية فى عهد محمد على (١٨٠٥-١٨٤٨م) ، سلسلة تاريخ المصريين ،عدد٢٨٠ ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،٢٠٠٩ ، ص٢٧٣ .

(٣٠) ديوان المالية ، صادر لديوان خديوي ، سجل ٨ ، وثيقة ٤٤٧ ، ٧محرم ١٢٦٢(١٨٤٤) ، ص١٠١ .

(٣١) ديوان عموم التفتيش ، صادر سايرة ، سجل ٢٢ ، وثيقة ٩٢٩ ، ٥رمضان ١٢٦٣ (١٨٤٧) ، ص ١١٤٥ .

(٣٢) ديوان التجارة والمبيعات ،سجل ٥٣٠٣ ، وثيقة١٢٥ ، ١٥شعبان ١٢٦٤ (١٨٤٨) ، ص ٦٨٤ .

(٣٣) ديوان شورى المعاونة ، ، تراجم ملخصات الدفاتر ، محفظة ١٨ ، دفتر ٢٨٢ ، وثيقة ١٢٦٠ ، ٢٥ شوال ١٢٥٦ (١٨٤٠) ، ألغى محمد على باشا نظام الالتزام فى عام عام ١٨١٤ بالنسبة لالتزامات الأراضى المصرية على أنه ظل موجوداً فى بعض المجالات الأخرى كنوع من أنواع الامتياز .

(٣٤) دين خديوى تركى ، تراجم ملخصات الدفاتر ، محفظة ٤٢ ، دفتر٧٦٢ ، وثيقة٥٤ ، ٢٠صفر ١٢٥١(١٨٣٥) .

(٣٥) محافظة الإسكندرية ، صادر لجمرك الإسكندرية ، سجل ١ ، وثيقة٨٩ ، ٢٨ جماد آخر ١٢٦٣ (١٨٤٧) ، ص٣٦٧ ، ألحقت حسابات تلك المصلحة بالجمرك وكان يتم توريد القلو إلى الجمرك ثم يتم إرساله إلى الصابونخانة كما كان يتم استخدامه فى صناعة الزجاج ؛ ولذا كان يتم توريده إلى معمل الزجاج ، وكان للمصلحة ناظر وكاتب وصراف وسمسار لفرز الصنف . أنظر : ديوان مجلس الخصوص ، قيد اللوائح والقرارات الصادرة من المجلس ، عن إدارة مصلحة القلو على زمة الميرى ، سجل ١١/ ٨/ ١ ، ص١٠٩ .

(٣٦) ديوان المالية ، صادر لمجلس الأحكام ، سجل ٤٣ ، وثيقة ١٣٢ ، ٢٤محرم ١٢٦٧ (١٨٥٠) ، ص ١٤٣ .

(٣٧) فمثلاً كان على الرأس الجاموس ٣٥ قرشا ، والبقرى ٦٢ قرشا ، والأغنام ٣ قروش ، والجمل الذى يذبح ٥٠ قرشا ، أما ما يهرب فيؤدى عنه الضعف ، وكان على الجمرك إشهار مزاد المقاطعة عند قرب انتهاء مدة التزامها ، محافظة الإسكندرية ، صادر لديوان المالية ، سجل ٧ ، وثيقة٩٠ ، ١٠جماد آخر ١٢٦٥(١٨٤٩) ، ص٣٠٧ .

(٣٨) محافظة الإسكندرية ، صادر لجمرك الإسكندرية ، سجل ١ ، وثيقة ٧٣ ، ١٢جماد أول ١٢٦٣(١٨٤٧) ، ص٣١٣ .

(٣٩) ديوان شورى المعاونة ، تراجم ملخصات الدفاتر ، محفظة ٢١ ، دفتر٢٨٦ ، وثيقة ١٠٣٣ ، ٢٢رجب ١٢٥٨ (١٨٤٢) .

(٤٠) ديوان التجارة والمبيعات ، صادر لجمرك الإسكندرية ، سجل٥٣٠٢ ، وثيقة٦١ ، ١٦ صفر ١٢٦٣ (١٨٤٧) ، ص٣١٤ .

(٤١) ديوان المالية ، صادر للدفترخانة ، سجل ١٦ ، وثيقة٢٢٠ ، ٢٨جماد أولى ١٢٦٣(١٨٤٧) ، ص٧٩ .

(٤٢) محافظة رشيد ، صادر لديوان مالية مصر ، سجل١٥٥ ، وثيقة٦٤ ، ٢٦ذو الحجة ١٢٦٥ (١٨٤٩) ، ص١٤٥ .

(٤٣) محافظة الإسكندرية ، صادر لديوان المالية ، سجل ١ ، وثيقة١٤١ ، ٤ رجب ١٢٦٣(١٨٤٧) ، ص٣٨٦ .

(٤٤) ديوان كتخدا ، صادر لديوان الخديوى ، محفظة ٧ ، دفتر٥٨٧ ، وثيقة ٦٩٤/١٣٢٥ ، ١٢رمضان ١٢٦٣(١٨٤٧) .

(٤٥) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص٣٠٢ .

(٤٦) زين العابدين شمس الدين نجم ،الضرائب وطرق جبايتها فى مصر فى عصر محمد على ، مجلة كلية الدراسات الإنسانية ،جامعة الأزهر ، العدد الثامن ،١٩٩٠ ،ص١٩٨ .

(٤٧) محافظة الإسكندرية ، من الجناب العالى إلى مأمور الديوان الخديوى ، محفظة١ ، ملف ١٨ ، وثيقة ١٠٠ ، ٧رجب١٢٥٠(١٨٣٤) .

(٤٨) معية سنية تركى ، تراجم ملخصات الدفاتر ، محفظة٤٥ ، دفتر٤٢ ، وثيقة٥٢٨ ، ١٥ذو الحجة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(٤٩) ديوان خديوى تركى ، تراجم ملخصات الدفاتر ، محفظة٦٣ ، دفتر٨١٤ ، وثيقة٢ ، ٢٦جماد أول١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٥٠) ديوان مجلس الأحكام ، صادر لديوان المالية ، س٧/١/٢ ، وثيقة٣٠٠ ، ١٤شوال ١٢٦٥ (١٨٤٩) ، ص١٠٣ .

(٥١) ديوان المالية ، صادر لديوان الجهادية ، سجل ٢ ، وثيقة ١٨٠ ، ٢٦ ذو القعدة١٢٦٠ (١٨٤٤) ، ص٧٠ .

(٥٢) محافظة دمياط ، صادر لديوان المالية ، سجل ٢ ، وثيقة ٤٥٨ ، ١٦شعبان ١٢٦١(١٨٤٥) ، ص٢٣٤ .

(٥٣) ديوان المالية ، صادر للدفترخانة ، سجل ٢ ، وثيقة١١٢ ، ٢٠ذو القعدة ١٢٦٠(١٨٤٤) ، ص٣٨ .

(٥٤) أمين مصطفى عفيفى ، مرجع سابق ، ص٣٠٢ .

(٥٥) ديوان المالية ، صادر لديوان خديوى ، سجل ٨ ، وثيقة٣٩٩ ، ٢٥جماد أول ١٢٦١(١٨٤٥) ، ص٧٢ .

(٥٦) المصدر نفسه ، سجل٩ ، وثيقة٥٦٢ ، ١٧صفر ١٢٦٢(١٨٤٦) ، ص٥ .

(٥٧) المصدر نفسه ، صادر لمطبعة بولاق ، سجل ٨ ، وثيقة٨١ ، ٢٠محرم ١٢٦٢(١٨٤٦) ، ص١١٥ .

(٥٨) محافظة الإسكندرية ، صادر لأمين الجمرك ، سجل ١ ، وثيقة٧٨ ، ٢٤جماد أول ١٢٦٣(١٨٤٧) ، ص٣١٣ .

(٥٩) ديوان التجارة والمبيعات ، صادر لجمرك الإسكندرية ، سجل ٥٣٠٤ ، وثيقة ٤٣ ، ٢٦محرم ١٢٦٥(١٨٤٨) ، ص١٩٥ .

(٦٠) ديوان المالية ، صادر لديوان الخديوى ، سجل ٣١ ، وثيقة٦١٠ ، ٢٨جماد أول ١٢٦٥(١٨٤٩) ، ص١١ .

(٦١) المصدر نفسه ،صادر للحقانية ، سجل ٨ ، وثيقة١١٩ ، ٦محرم١٢٦٢(١٨٤٥) ، ص٩٠ .

(٦٢) ديوان التفتيش ، صادر لديوان المالية ، سجل ٩ ، وثيقة٣٩٩ ، ٢٩ربيع آخر١٢٦٣(١٨٤٧) ، ص٤٦٨ .

(٦٣) االمصدر نفسه ، سجل ١٠ ، وثيقة ٦٥٠ ، ٢٤جماد آخر ١٢٦٣(١٨٤٧) ، ص٧٣٤ .
(٦٤) ديوان التفتيش ، صادر لجمرك الإسكندرية ، سجل ٣١ ، وثيقة٦٠ ، ١٥محرم ١٢٦٤(١٨٤٧) ، ص١٠٢ .
(٦٥) معبة سنية تركى ، محفظة ٤٤ ، دفتر٧٦٤ ، وثيقة١١ ، ٢١ذو الحجة ١٢٤٥(١٨٣٠) .
(٦٦) ديوان التجارة والمبيعات ، من الجناب العالى لبوغوص بك ، محفظة ٨ ، ١٤صفر ١٢٥١(١٨٣٥) .
(٦٧) محافظة دمياط ، صادر لديوان المالية ، سجل ٩ ، وثيقة ٥٥٢ ، ٢٣ شعبان ١٢٦٣(١٨٤٧) ، ص٣٤١ .
(٦٨) ديوان التجارة والمبيعات ، من الجناب العالى إلى أرتين بك ، محفظة ٢٦ ، ١٥ محرم ١٢٦٤ (١٨٤٧) .
(٦٩)ديوان المالية ، صادر لديوان خديوى ، سجل ٢٠ ، وثيقة٤٤ ، ١٨شوال ١٢٦٣(١٨٤٧) ، ص٦٩ .
(٧٠) ديوان التجارة والمبيعات ، من الجناب العالى إلى بوغوص بك ، محفظة ١٠ ، ٢٧ صفر ١٢٥٣ (١٨٣٧) .
(٧١) ديوان المالية ، صادر لديوان الخديوى ، سجل ١٦ ، وثيقة عرض ، ٢٤ صفر ١٢٦٣ (١٨٤٧) ، ص ١١٩ .
(٧٢) ديوان عموم التفتيش ، صادر لديوان المالية ، سجل ١٦ ، وثيقة ٧٣١ ، ٢٤ ربيع آخر ١٢٦٤ (١٨٤٨) ، ص٤٦٧ .
(٧٣) المصدر نفسه ، سجل ١٧ ، وثيقة ١٠٥٦ ، ٨ رجب ١٢٦٤ (١٨٤٨) ، ص ٧٥٩ .
(٧٤) ديوان المالية ، صادر لديوان الضبطية ، سجل ٧٢ ، وثيقة ٥٦٥ ، ١٨ شوال ١٢٦٩ (١٨٤٩) ، ص٣٢ .
(٧٥) ديوان المالية ، صادر لديوان خديوى ، سجل ٢٦ ، وثيقة عرض ، ١٤ شعبان ١٢٦٤(١٨٤٨) ، ص١٢٠ . أنظر : المصدر نفسه ، صادر لمأمور أشغال البوغاز ، سجل ٣٦ ، وثيقة ١١٤٧ ، ٤ ذو الحجة ١٢٦٩ (١٨٥٣) ، ص ١٥٦ .
(٧٦) المصدر نفسه ، صادر لديوان الجهادية ، سجل ٣ ، وثيقة ٣٢٩ ، ٨ محرم ١٢٦١ (١٨٤٥) ، ص٧٠ .
(٧٧) محافظة رشيد ، من محمد على باشا إلى محافظ رشيد ، محفظة ١ ، ملف ١١ ، ٢٥ صفر ١٢٤٧ (١٨٣١) .
(٧٨) ديوان التجارة والمبيعات ، من الجناب العالى إلى بوغوص بك ، محفظة ٨ ، ٣ شعبان ١٢٥١ (١٨٣٥) .
(٧٩) ديوان كتخدا ، تراجم ملخصات الدفاتر ، محفظة ٢ ، دفتر ٥٨٦ ، وثيقة ١٤٤٥ ، ٤ صفر ١٢٦٣ (١٨٤٧) .
(٨٠) ديوان التجارة والمبيعات ، صادر للأشوان ، سجل ٥٣٠٢ ، وثيقة ٧٩٩ ، ١١ رمضان ١٢٦٢ (١٨٤٦) ، ص ٤٩٣ .
(٨١) ديوان المالية ، صادر لديوان الخديوى ، سجل ١٨ ، وثيقة ١٢١١ ، ٢رمضان ١٢٦٣ (١٨٤٧) ، ص١٤٦ .

(٨٢) المصدر نفسه ، صادر لديوان خديوى ، سجل ١٨ ، وثيقة ١١٥٢ ، ١٣ شعبان ١٢٦٣ (١٨٤٧) ، ص ٧١ .

(٨٣) ديوان التجارة والمبيعات ، من محمد على باشا إلى نجله ، محفظة ١١ ، ٣ رجب ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٨٤) المصدر نفسه ، من الجناب العالى إلى أرتين بك ، محفظة ٢٦ ، ٢٩ جماد ثانى ١٢٦٤ (١٨٤٨) .

(٨٥) محافظة رشيد ، من محمد على إلى حسين بك محافظ رشيد ، محفظة ٣ ، وثيقة ٢٨ ، ١١ جماد أول ١٢٥٨ (١٨٤٢) .

(٨٦) ديوان شورى المعاونة ، تراجم ملخصات الدفاتر ، محفظة٢٥ ، دفتر٢٨٩ ، وثيقة١٨١٠ ، ١١جمادأول ١٢٥٩(١٨٤٣) .

(٨٧) ديوان كتخدا ، تراجم ملخصات الدفاتر ، محفظة ٢ ، دفتر ٥٨٦ ، وثيقة ١٤٩٩ ، ٧ صفر١٢٦٣(١٨٤٧) .

(٨٨) محافظة دمياط ، استحقاقات المحافظة ، سجل٤٥٢ ، ١٢٦٠(١٨٤٤) .

(٨٩) محمد رفعت الإمام ، الأرمن فى مصر فى القرن التاسع عشر ، دار نوبار للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص٨٠ .

(٩٠) المرجع نفسه ، ص١٣١ ، ١٣٢ .